حرب السودان الأخرى:
موقع الذهب في اقتصاديات الحرب

سلسلة الأثر الاقتصادي للحرب، ورقة رقم 2

محمد صلاح عبد الرحمن



المرصد السوداني للشفافية والسياسات

حرب السودان الأخرى: موقع الذهب في اقتصاديات الحرب

يوليو 2023

محمد صلاح عبد الرحمن

صورة الغلاف: عمليات تعدين تستخدم السيانيد بصورة غير قانونية بواسطة أشخاص على صلة بقوات الدعم السريع في مناطق سيطرتها (2022).

المحتويات

1. مقدمة

اتّسع نطاق الحرب الدائرة في السودان منذ الخامس عشر من أبريل بين القوات المسلحة السودانية والجيش الموازي لها المعروف باسم قوات الدعم السريع فامتدت من العاصمة، التي شهدت شرارتها الأولى، إلى ولايات دارفور وإقليم كردفان بولاياته الثلاث وإقليم النيل الأزرق. واتخذت الحرب طابعاً قبلياً يُنذر بتحولها إلى حروب أهلية متعددة الاطراف. وأدى تصاعد العنف إلى أزمة إنسانية تزداد حدّتها يومياً، فبالإضافة إلى الآلاف من القتلى والمصابين، نزح وهاجر أكثر من 2.5 مليون مواطن سوداني حسب منظمة الهجرة الدولية[1]. وتدهورت الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء في أغلب أرجاء البلد وتوقفت المؤسسات التعليمية وانعدمت الأدوية

[1] مهاجر نيوز، "الهجرة الدولية: نزوح نحو 2.5 مليون شخص داخل وخارج السودان بسبب استمرار العنف"، **يونيو** 2023، متاح على الرابط : https://shorturl.at/beltB . ويمكن النظر أيضاً **إلى** تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة **(اليونيسف)** عن أوضاع الأطفال على الرابط: https://shorturl.at/noqB6

المنقذة للحياة ، بل أوشك النظام الصحي على الانهيار.[2] وأدى القصف المتبادل بين القوتين في العاصمة المثلثة إلى تدمير جزء معتبر من البنية الصناعية في السودان ونُهبت العديد من أسواق السودان الكبيرة في العاصمة والاقاليم ونُهبت المساكن الخاصة وحرقت من قبل قوات الدعم السريع وعصابات المجرمين. كما تعطّل القطاع المصرفي والمالي برمته نتيجة لنهب العديد من المصارف وخرجت النظم الالكترونية للتحويلات المالية من الخدمة.

مع قتامة هذا الوضع، تواجه المساعي التي تبذلها أطراف داخلية وخارجية بغية إنهاء الحرب ، على تواضعها، مقاومة خفية من اقتصاديات حرب لها ارتباطات داخلية وخارجية تساعد على خلق ديناميكيات جديدة توفر الدعم السياسي واللوجستي للطرفين المتحاربين، مما يساعد علي إطالة أمد الحرب وتحوّلها إلى نزاع أهلي طويل الأمد. وتساعد على ذلك عوامل داخلية عديدة من انتشار للسلاح والانقسامات الاجتماعية والسياسية الكبيرة.

تناقش الورقة، على خلفية هذه الظروف التي ينزلق فيها السودان بأسره نحو الحرب الأهلية والانهيار التام للدولة بوتيرة متسارعة، جانباً من اقتصاديات السودان المعقّدة المرتبطة بالعسكرة والقبيلة والأنشطة المؤثرة على سبل كسب العيش التقليدية، التي يأتي في مقدمتها تعدين الذهب. وتركز الورقة على تناول التطورات التي جرت في مجال تعدين الذهب بعد الحرب وبعض جذور السياسات التي قادت إلى تشكُّل هذا الوضع. وبسبب تعقيد الأزمة وتعدّد جوانبها فسنتناولها في سلسلة من التقارير تصدر تباعاً.

2. تأثير الموارد على طبيعة النزاعات

لم تتبلور اقتصاديات جديدة بالكامل حتى الآن في ظل الحرب، لكن بدأت بعض المؤشرات التي يمكن أن توفرّ فكرة ولو أولية بشأن التطورات اللاحقة، باعتبار أن الذهب هو أهم موارد السودان والمصدر الأول للنقد الأجنبي، كما أنه القطاع الذي يشهد تدخلات أمنية عالية. لذا سنحاول استكشاف أهم التطورات التي حدثت في قطاع تعدين الذهب وعلاقتها مع تدعيم اقتصاديات الحرب وأثرها على المستويين الداخلي والخارجي.

يشهد السودان حالة من عدم الاستقرار والنزاعات منذ ما قبل استقلال البلاد. وقد شهدت المرحلة بعد تكوين دولة جنوب السودان أزمة اقتصادية حادة أبرز معالمها فقدان السودان ثلثي انتاجه النفطي التي تمثّل حوالي 90% من مصادر النقد الأجنبي[3]، وبالتزامن مع هذه الخسارة، شجعت الدولة الاقبال الكثيف على انتاج

---

[2] المشاهد، "الموت بالرصاص أو بالمرض: الوضع الصحي في السودان على شفا انهيار كامل"، يونيو 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/oCIQ7

[3] محمد صلاح عبدالرحمن، 2018، "سَعَر الذهب: التكلفة البيئية والاجتماعية للتعدين"، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة؛ و

Chevrillon-Guibert, R. (2016). "The gold boom in Sudan: Challenges and opportunities for national players. International Development Policy 7.1. DOI 10.4000/poldev.2258

الذهب بكافة الطرق، وصادفت تلك المرحلة زيادة كبيرة في أسعار الذهب عالمياً من متوسط 17.8 دولار للجرام في 2000 إلى 57 دولار في يناير 2012[4]، ورغم زيادة انتاج الذهب استمرت الأزمة الاقتصادية التي يعبر عنها خلل الميزان التجاري[5]. وكانت تلك الأزمة واحدة من العوامل الهامة وراء قيام ثورة ديسمبر2018 التي أطاحت بالبشير، لكن ظلت التكوينات العسكرية والاقتصادية المهيمنة تتحكم في الاقتصاد وتعيد توجيه الموارد لصالح تعزيز نفوذها السياسي.

ارتبطت وفرة الموارد في العديد من الدول التي تغيب فيها الشفافية والمشاركة السياسية والديمقراطية بالنزاعات الأهلية والحروب وهو ما قاد العديدين إلى تسميتها بلعنة الموارد[6]، وقد أُجريت العديد من الدراسات التي ركزت على طبيعة النزاعات وعلاقتها بالمورد المحدد والاختلافات بين الذهب والبترول والموارد الأخرى. ويجادل بعض الباحثين بشأن مدى تحول النزاع إلى مركز السلطة السياسية في حالة الدول المنتجة للنفط بسبب توفّر امكانيات أكبر لدى الحكومات لشراء الولاءات وتعزيز القبضة الأمنية. وبالمقابل تميل النزاعات في حالة موارد مثل الذهب إلى الاندلاع في أطراف الدول، وذلك بسبب انتشار الذهب وارتباطه، في العديد من الحالات، بنزع الأراضي وفقدان سبل كسب العيش التقليدية والقدرة على تهريبه عبر الحدود وسهولة دخوله في النظم المالية العالمية. وقد ميز بعض الباحثين بين موردي النفط والذهب أيضاً بناء على اعتماد النفط على الأنشطة كثيفة رأس المال (Capital intensive) مثلما هو الحال في السودان، في حين يقوم انتاج الذهب على الأيدِي العاملة الكثيفة (Labor intensive).

السودان ليس حالة فريدة في هذا السياق، فالمتابع يدرك أن اكتشاف البترول قاد بشكل أو بآخر إلى تحول النزاع بشكل جديد إلى مركز السلطة السياسية، وهو ما قاد إلى إيقاف واحدة من أطول حروب القارة الأفريقية. وخلال العقد الأخير استمرت النزاعات في أطراف السودان حيث لعب فيها الذهب دوراً كبيراً خصوصاً في مناطق النزاعات نفسها. واستغل الذهب بوصفه مورداً لدعم النزاع؛ بل تركز النزاع في كثير من المواقع حول

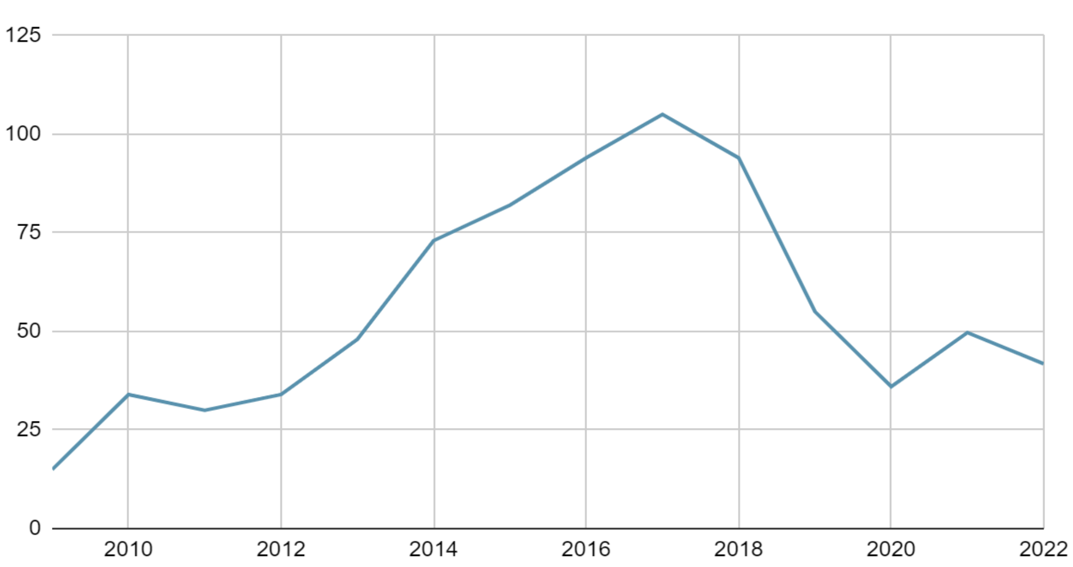
[4] World Gold Council, in Salah, A.M. (2018). Athar tadin al-ḏahab ala al-bi'aa fi Sawarda walmnaṭiq al-mugaura. [The environmental effect of mining in Sawarda and the surrounding areas], the "Six-Party Committee for Environmental Protection and Anti-Gold Mining", Retrieved 19th February 2018. (Data from 1970 to 2018).

[5] Chevrillon-Guibert, R., Ille, E., & Salah, M. (2020). Power practices, mining conflicts and the gold economy in the Sudan under the Al-Inqaz regime. Politique africaine, (2), 123-148

[6] Rosser, A. (2006). The political economy of the resource curse: A literature survey, Center for Future State and Institute for Development Studies, available at: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08c45e5274a27b20010c3/Ressum21.pdf.

مواقع الذهب نفسها مثلما حدث في جبل عامر. وتزامن ذلك مع توسع كبير في أنشطة التعدين وزيادة الانتاج كما يوضحه الشكل التالي:





3. انتاج الذهب الرسمي في السودان

يعبر تناقص الانتاج بعد ثورة 2019 التي أطاحت بنظام البشير عن تراجع قدرة الدولة على الاحاطة بالإنتاج وضعف مؤسسات الرقابة[7]، وأيضاً عن توسع سيطرة الجهات الامنية والعسكرية والمليشيات على أنشطة تعدين الذهب وتصديره. في الواقع الانتاج في زيادة مستمرة حتى إذا قورن بفترة الانقاذ التي أكّد المرحوم موسي كرامة، وزير الصناعة والتجارة حينها، أمام البرلمان أن انتاج الذهب الكلّي وصل في2017 إلى مستوى 250 طناً وليس 105 طناً،[8] كما أوردت الاحصاءات الرسمية. وألمح المسؤول الحكومي إلى فساد النظام الذي كان يخدم فيه، حيث أوضح أن الفرق بين الإنتاج الرسمي المعلن والإنتاج الفعلي يتمثل في كميات الذهب التي تُهرّب عبر الحدود أو عبر الفساد وشبكات المصالح والتهريب عبر المطارات الرسمية للبلد وفق معلومات توفرت لديه. وتمثل شهادة موسى كرامة دليلاً واضحاً على وجود الشبكات البديلة المهيمنة على الاقتصاد وعلى التآكل الذي

[7] على سبيل المثال اعلنت الحكومة السودانية ان الانتاج يبلغ 41.8 طن في حين أن الصادر السوداني الرسمي الذي تم رصده دوليا يبلغ 80.1 طن . انظر/ي: https://shorturl.at/aenHS

[8] صحيفة الرقراق الالكترونية "وزير الصناعة: انتاج الذهب الحقيقي 250 طن معظمه يهرب عبر المطار". متاح على الرابط: https://shorturl.at/epqT4

حدث لسيطرة الدولة مقابل هيمنة الفاعلين العسكريين وبعض المستثمرين على المورد الأهم في البلد منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

نتجت الحالة الفريدة لطبيعة قطاع الذهب في السودان من اعتماد القطاع الصناعي بشكل أساسي علي استغلال مخلفات المعدنين التقليدين الذين يستخلصون 30% فقط من الخام الموجود في الصخور التي يتحصلون عليها بجهد كبير باستعمال الزئبق، إذ يقوم القطاع الصناعي باستخلاص حوالي 70% من الذهب المتبقي في الخام بأقل التكاليف، وهو ما عرف بالنموذج السوداني للإنتاج عبر شركات المخلفات (الكرتة).[9] ويتطلب قطاع الذهب درجة من الارتباط بالسلطة لتسهيل عمليات الانتاج والحصول على التصديق وتسهيل العمل، بل حتى توفير الحماية الأمنية. كما يستوعب تعدين الذهب عمالة مكثفة تبلغ 2.8 مليون عمالة مباشرة في حفر الآبار، وتصل إلى حوالي 5 مليون عند إضافة العاملين في المهن المصاحبة[10]، لكن الأنشطة في هذا القطاع عالية الربح، خصوصاً في التجارة الخارجية التي تتطلب الارتباط بمواقع اتخاذ القرار.

هذه الطبيعة الفريدة والمتداخلة لقطاع الذهب جعلته يسهم في خلق نزاعات في الأطراف وأيضاً في مركز السلطة السياسية، كما يعتبر أحد عوامل التعثر الديمقراطي في السودان،[11] وهو ما سنقوم بالتوسع فيه في عمل آخر. ونشير هنا إلى أن القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والأجهزة الأمنية الأخرى حرصت على عدم تداخل أنشطتها الاقتصادية،[12] لكنها بدأت تتنافس بحدة في قطاع تعدين الذهب، لا سيّما بعد انقلاب أكتوبر 2021 الذي انتهى بحالة الحرب التي تشهدها البلد الآن.

4. الذهب في الحرب السودانية

تشير التحركات العسكرية في الحرب الحالية إلى سعي قوات الدعم السريع إلى الهيمنة على احتياطيات الذهب ومواقع الانتاج حتى تتمكن من تمويل عملياتها العسكرية عالية التكلفة، وبالمقابل فإن الجيش السوداني لم يقم

[9] Abdelrahman. M. Salah. Ill. E, "How Sudan's gold boom is changing labour relations in Blue Nile state," March 2020, Rift Valley Institute, available at https://bit.ly/3ALeCL2

[10] محمد صلاح عبد الرحمن، 2018 ، سعر الذهب :التكلفة البيئية والاجتماعية للتعدين، مكتبة جزيرة الورد–القاهرة.

[11] التعثر الديمقراطي في السودان هو عنوان كتاب للبروفيسور عطا البطحاني تناول فيه التحديات المختلفة التي تواجه الانتقال الديمقراطي في السودان وهو من المساهمات القيمة التي خاضت في تناقضات الواقع وقد صدر الكتاب في 2022، ومن النقاط التي يمكن اضافتها لعوامل التعثر الديمقراطي هي مدى حساسية التعامل مع الموارد ذات الطبيعة المختلفة.

[12] القدس العربي، "لوفيغارو: لعبة فاغنر الغامضة دعماً حميدتي.. أي تأثير وتداعيات؟"، أبريل 2023، على الرابط: https://shorturl.at/fxCM3 .

بأي عمليات تأمين لمخزون الذهب وكذلك مواقع الانتاج التي انتشرت فيها عمليات النهب والتعديات. ورغم تحكم الجيش السوداني في مساحات واسعة من البلد لكنه أغفل التحكّم في مواقع انتاج الذهب التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، خاصة في ولايات دارفور. كذلك كما لم تقم أي واحدة من الحركات المسلحة بخطوة تشير إلى تدخلها في عمليات التعدين، بما في ذلك قوات الحركة الشعبية–الحلو. ورغم انخراط جميع الأطراف العسكرية في أنشطة تعدين الذهب، قادت الطبيعة المؤسسية لاستثمارات قوات الدعم السريع في التعدين، وارتباط قياداته الولائية وأفراده بهذا النشاط، إضافة إلى حاجته إلى تمويل العمليات العسكرية الممتدة، إلى بروز الذهب ضمن أهدافه العسكرية.

بدأت الحرب في الخرطوم في صبيحة 15 أبريل وتركزت الأنظار على ما يدور حول القصر الجمهوري وقيادة الجيش ومطار الخرطوم وعدد من المناطق الحيوية. لكن في ذات الأثناء بدأت الحرب الأخرى على الذهب. ففي شمال دارفور أحكمت قوات الدعم السريع قبضتها على مناجم جبل عامر ذائعة الصيت التي حُوّلت ملكيتها إلى الحكومة السودانية في العام 2020 مقابل صفقة قضت بإعطاء شركة الجنيد المملوكة لعبد الرحيم دقلو، القائد الثاني لقوات الدعم السريع تعويضاً بمبلغ 200 مليون دولار بالإضافة الي نسبة 33% من أسهم شركة سودامين الحكومية، وهي الصفقة التي وصفها الكثيرون بما فيهم قيادات الدولة العليا بأنها مجحفة وأنها محض صفقة سياسية[13].

سيطرت قوات الدعم السريع، التي كُلفت بحماية شركة جبل عامر التي آلت إلى الدولة حسب عقد الصفقة على الموقع المشار إليه آنفاً، على الموقع، ووقع العبث بممتلكات الدولة وسرقة ممتلكاتها في بداية الحرب. وبذلك كانت أولى الرسائل المتعلقة بدور الذهب في الحرب السودانية، وتم ذلك بعد سيطرة قوات الدعم السريع على محلية كبكابية التي يقع فيها جبل عامر بشمال دارفور واعتقال قائد اللواء 21[14].

جاءت الخطوة الأكبر في الرابع والعشرين من مايو حيث سيطرت قوات الدعم السريع على مصفاة السودان للذهب التي تقوم بتصفية كميات الذهب المعدة للتصدير من قبل القطاع العام والخاص على حد سواء. ووفق إفادات مسؤولين بالمصفاة كان بالموقع عند استلامه 1.6 طن من الذهب مملوكة للقطاع الخاص، 800 كيلو جرام منها مصفاة، والنصف الاخر كان في انتظار التصفية. وكان بها أيضاً 1.3 طنا غير مصفى مملوكة لبنك السودان، بالإضافة إلى 4 أطنان من مخلفات التصفية تحوي نسبة عالية من الفضة. ووفق الأسعار السائدة

---

[13] الراكوبة، "وكيل التعدين محمد يحي: أيلولة جبل عامر للحكومة صفقة سياسية"، نوفمبر 2020. متاح على الرابط: https://shorturl.at/ejkqP .

[14] المشهد "الدعم السريع تعلن سيطرتها على عدد من مواقع الجيش"، أبريل 2023 (مقطع فيديو). متاح على الرابط: https://shorturl.at/mpKS6 .

عالميا في أبريل 2023 فان كميات الذهب المصفى الخام التي وضعت قوات الدعم السريع يدها عليها تقدر بما لا يقل عن 150.5 مليون دولار[15]،[16].

وفقاً لمصادر المرصد السوداني للشفافية والسياسات، فإن كميات أخرى من الاحتياطي الرسمي للسودان من الذهب موجودة بالخزينة المركزية للبنك بفرع بنك السودان الرئيسي المجاور للقيادة العامة للقوات المسلحة. ويتطلب نهب تلك الخزينة تقنيات ومقدرات فنية عالية. وتلقي هذه الخاصية بشك كبير بشأن مقدرة قوات الدعم السريع على الحصول على مخزون الذهب الموضوع في بنك السودان رغم سيطرتها على المنطقة المحيطة.

تجدر الإشارة إلى أن الأسر الثرية في السودان تحتفظ بمدخراتها في الخزائن الخاصة التي تديرها المصارف التجارية في شكل ذهب مشغول ونقد أجنبي، خاصة الدولار. وقد نُهبت فروع البنوك التجارية التي توجد بها هذه الخزن بشكل ممنهج منذ اندلاع الحرب، وهي بنك النيلين وبنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي والبنك السوداني الفرنسي فرع الخرطوم 2 بصورة خاصة. وأشارت أصابع الاتهام إلى قوات الدعم السريع بالتورط في نهب مدخرات المواطنين، إذ أن كافة المصارف المنهوبة كانت تقع في مناطق نفوذها بالعاصمة السودانية.

أفاد شهود من الخرطوم أنه قد جرى استخدام اجهزة الكشف اليدوية، التي يستخدمها المعدّنون عادةً للكشف عن الذهب السطحي، أثناء الاعتداء على العديد من منازل المواطنين. وقد استخدمت هذه الأجهزة في المنازل للبحث عن مقتنيات المواطنين الذهبية المخبئة. وهو ما يوضح المعرفة الفنية للمعتدين، وامتلاكهم الأجهزة اللازمة للقيام بذلك. واللافت أن هذه الاعتداءات على المنازل وقعت في المناطق التي يسيطر عليها الدعم السريع. وهو ما يشير إلى دور الذهب في الحرب على المستويات المختلفة الفردية والمؤسسية، ويشير إلى تداخل أنشطة ومؤسسات عسكرية في حالات السلم والحرب مع شبكات تعدين وتصدير الذهب في السودان.

لم تتوقف قوات الدعم السريع عند هذا الحد ففي بداية يونيو، وتحديداً في الخامس منه، سيطرت قوات الدعم السريع على محلية كتم وحاميتها العسكرية بقيادة اللواء 22[17] القريبة من كبكابية. والمثير في حالة كتم هو استمرار سيطرة الدعم السريع على مواقع التعدين في المحلية تحت حماية عسكرية كبيرة في مناطق هشابة وعبد الشكور وأبسكين التي تنتشر فيها أكبر عمليات التعدين بولاية شمال دارفور، رغم أن المحلية كانت تحت سيطرة الجيش السوداني. شمل التحكم في عمليات التعدين وفرض الحراسة العسكرية عليها كذلك مناطق في المالحة ومليط القريبة من ليبيا، مع استمرار محاولات التمدد بهدف السيطرة الكاملة على مناطق أخرى أوسع.

---

15 انظر https://shorturl.at/hjxMY .

16 انظر https://shorturl.at/aquQ2 .

17 الإمارات اليوم، "السودان.. الدعم السريع يعلن السيطرة على حامية لواء في شمال دارفور"، يونيو 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/dkIL6 .



صورة توضح عمليات تعدين تستخدم السيانيد بصورة غير قانونية بواسطة أشخاص على صلة بقوات الدعم السريع في مناطق سيطرتها (2022)

استمرت عمليات السيطرة على مواقع التعدين حيث عززت قوات الدعم السريع من قبضتها على مواقع واسعة في جنوب دارفور بمناطق الردوم وسنقو وأغبش وضرّابة وجميع المناطق الغنية بالذهب جنوب برام التي تعتبر مناطق حدودية مع أفريقيا الوسطى. وعززت ذلك بسيطرتها في 13 يونيو على منطقة أم دافوق الحدودية الاستراتيجية[18] التي تعتبر طريقاً هاماً للمساعدات اللوجستية وأيضاً لتصدير الذهب.

5. سياسات الدولة بعد الحرب

منذ الأسبوع الأول للحرب أصدرت الشركة السودانية للموارد المعدنية قراراً بتسليم انتاج الشركات من الذهب إلى لجنة الأمن الخاصة بكل ولاية لتقوم بمسؤولية حمايته حتى مواقع التصدير. وتسببت المشاكل الأمنية، وانتشار السرقات والاعتداءات والصعوبات التي لازمت عمليات الإمداد بالوقود والمواد الكيميائية الضرورية، في اغلاق العديد من شركات تعدين الذهب بما فيها شركة كوش/أليانس الروسية التي تعتبر أكبر شركة انتاج في السودان في ولاية البحر الأحمر، وأيضاً شركة ميرو قولد (الصولج) بولاية نهر النيل.

[18] النهار العربي، "سيطرة الدعم السريع على أم دافوق تنذر بتمدد الحرب خارج حدود السودان"، يونيو 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/ftSX4 .

توسعت الأنشطة غير القانونية في مجال انتاج الذهب بصورة كبيرة، في ظل اغلاق العديد من الشركات، مستخدمةً مادتي السيانيد والثيوريا شديدتا الضرر بالبيئة، وبالأخص في الولايات الشمالية والشرقية التي تعتبر خارج نطاق الحرب. ويوضح هذا التوسع، إلى حد كبير، ازدهار اقتصاديات موازية، ليست جديدة بأي حال، لكنها في طريقها للتحكم بصورة كاملة على قطاع التعدين وهي اقتصاديات يتحكم فيها الجيش السوداني.[19] وهنا لابد من الإشارة إلى أن جزءاً من هذه العمليات يجري منذ فترة قبل الحرب داخل مناطق عسكرية تتبع للجيش السوداني أو تحت حمايته،[20] إذ تسمح مؤسسات الجيش لبعض قياداتها وأفرادها بالاستثمار في التعدين، أو تأجير الأراضي للمستثمرين في الذهب الذين يغريهم توفير الحماية لأنشطتهم غير المشروعة من قبل هؤلاء العسكريين.

---

19 تجمع الأجسام المطلبية (تام)، نهر النيل، "نحذر من تنامي معدلات الفوضى في أنشطة التعدي"ن https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid031MhrybE66wx7uYB2qKXLXT8j9FaqVUsaXgCEBg5fT5662hEirJkvP1oU3TVPMHwol&id=100069122143696

20 بعد انقلاب أكتوبر 2021م ظهرت العديد من العمليات التعدينية داخل المناطق العسكرية على سبيل المثال منطقة الدروة التابعة لسلاح المدفعية عطبرة ومناطق داخل الحامية العسكرية درديب وغيرها من المواقع، انظر/ي : /https://m.facebook.com/ghadhabanger/posts/3136315656679633

أيضاً: الراكوبة، "الجيش يشرع في معالجة خام الذهب داخل منطقة عسكرية"، يناير2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/evG34 .



صورة توضح أنشطة التعدين غير القانونية التي تتم داخل أراضي زراعية تتبع للحامية العسكرية، عطبرة (2022)

شددت وزارة المالية، من العاصمة البديلة بورتسودان، على إجراءات تصدير الذهب باشتراطها تسليم حصائل الصادر قبل بدأ عمليات التصدير مما خلق مصاعب كبيرة للمصدرين الذين يستخدمون الطرق القانونية والذين تأثرت كثيراً عملياتهم في الحصول على الذهب ونقله جراء الحرب. وقادت هذه المصاعب المالية إلى التوسع في عمليات التهريب، خصوصاً عبر الحدود المترامية. وقد سمحت الوزارة لشركات مخلفات التعدين ببيع انتاجها محلياً بعد خصم نصيب الدولة الذي يبلغ 33% من جملة انتاج هذه الشركات و18% لشركات الانتاج، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عمليات التصدير في محاولة لتخفيف صعوبات التصدير مع تراجع قدرة بنك السودان على شراء الذهب والإبقاء على شرط تصفيته عبر الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس[21] .

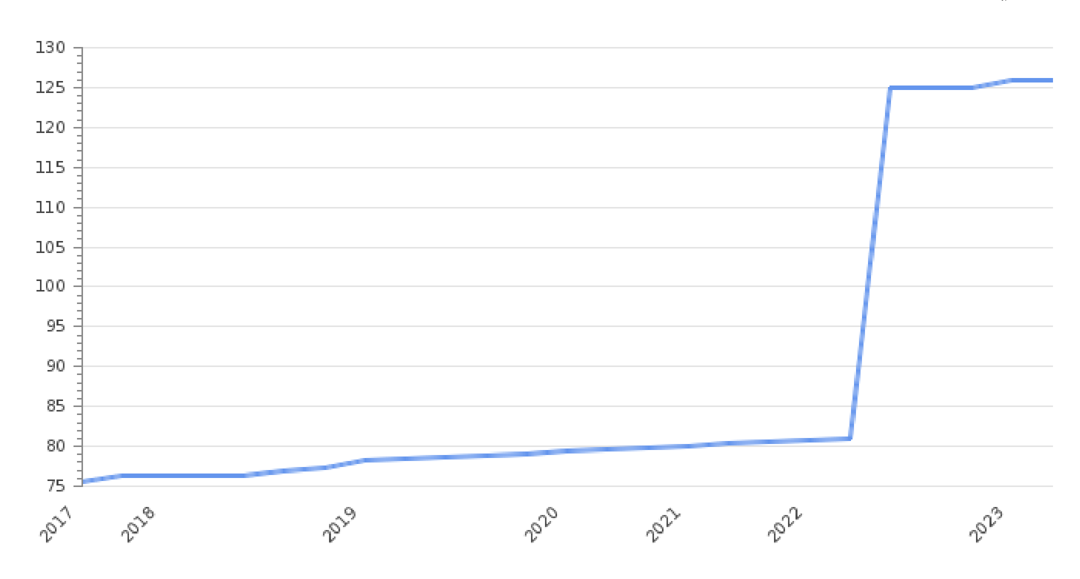
6. تفاعلات المحيط الاقليمي وتأثيرات الحرب على تجارة الذهب

تتخلّل عمليات تعدين الذهب أغلب حدود السودان المترامية، ويشمل ذلك أنشطة التعدين المتداخلة في الحدود الشمالية مع مصر في مناطق حلايب وشلاتين والمثلث الرابط بين السودان وليبيا ومصر. وتشهد حدود السودان مع تشاد تداخل أنشطة المعدنين وارتباط التعدين بالتجارة في مناطق شمال وغرب دارفور مع مناطق وسط

[21] اليوم التالي، "مباحثات مهمة بشأن الذهب بالسودان"، 28 مايو 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/cijvD .

وشمال تشاد (الطينة وكوري)، وبصورة مشابهة في حدود السودان مع أثيوبيا، وبدرجة أقل مع أريتريا. ومؤخراً بدأت تظهر ارتباطات أنشطة التعدين التي تتداخل فيها مناطق جنوب السودان الحدودية مع جنوب دارفور، خصوصاً في مناطق بورو وراجا وأويل.

ألقت هذه العلاقات التاريخية بظلالها على مرحلة الحرب، وكانت أهمها العلاقة مع مصر، التي اعتمدت على الذهب في مواجهة الأزمة الاقتصادية المصاحبة لسياسة تعويم عملتها بزيادة احتياطاتها من الذهب بغرض الحفاظ على العملة المحلية من الانهيار. وقادها ذلك إلى زيادة الاعتماد على الذهب بنسبة تقدر ب 11% ليمثل 25%[22] من جملة الاحتياطي النقدي في مصر، حيث شهد بداية العام 2022 زيادة احتياطي الذهب في مصر بـ 44 طناً بزيادة نسبة الذهب لدى البنك المركزي المصري بنسبة 54%[23]. واستمرت زيادة حجم الاحتياطي وهو ما يوضحه الشكل التالي.



حجم احتياطي مصر من الذهب[24]

تزامنت بداية الحرب في السودان مع زيادة أسعار الذهب في مصر إثر زيادة الطلب عليه[25]، وهو ما قاد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى اصدار قرار في 10 مايو سمح فيه بدخول أي كميات من الذهب غير

[22] مصراوي، "تقرير: 700كيلو زيادة في ذهب احتياطي النقد الأجنبي لمصر خلال عام"، مايو 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/bgxBH .

[23] محمود الجمل، "ماذا يعني شراء مصر 44 طن ذهب خلال شهر"، اندبيندت عربية ، مايو 2022. متاح على الرابط: https://shorturl.at/qyLW8

[24] انظر https://take-profit.org/en/statistics/foreign-exchange-reserves/egypt/

[25] في هذه الفترة قدرت أسعار الذهب في مصر بأنها كانت أعلى من السعر العالمي ب 53% بما يشكل زيادة في التضخم حيث يقدر سعر الدولار في هذه الحالة ب 47 جنيه مقابل الدولار في حين أنه كان يعادل في البنك المركزي المصري 30.9

المشغول (الخام) بدون أي رسوم جمركية. كما سمح القانون بدخول أي كميات من الذهب المشغول معفاة من جميع الرسوم الجمركية باستثناء القيمة المضافة[26]، وهو ما قاد إلى استقرار أسعار الذهب في مصر بمتوسط 2315-2350 جنيه مصري للجرام،[27] وذلك بإعلان دخول أكثر من 306 كيلوجرام من الذهب المشغول خلال أكثر من شهر واحد من إصدار القرار[28] بدون الإشارة إلى حجم الذهب الخام الداخل إلى البلد.

تشهد حدود السودان الشرقية، لا سيّما مع أثيوبيا، ظاهرة تهريب الذهب إلى السودان منذ سنوات عديدة[29] مقابل الحصول على المواد التموينية والوقود. وقد حدا هذا الوضع بالرئيس أبي احمد التصريح علناً أمام البرلمان بأن الذهب المستخلص من اقليم بني شنقول يذهب إلى السودان[30]. تسببت الحرب في ايقاف تلك العمليات وتزامن مع ذلك شح المواد التموينية وندرة في الوقود على طول الحدود مع السودان. كما تأثرت تلك الحدود بموسم الخريف وانقطاع الطرق بسبب الظروف الطبيعية. ومن المرجح أن تؤثر العمليات العسكرية في الحدود السودانية الجنوبية التي بدأت مؤخراً في محلية الكرمك على هذه العمليات.

وعلى الحدود الغربية للسودان تبدو الصورة ضبابية إلى حدٍ كبير مع حالة السيولة الأمنية الكبيرة خصوصاً على الحدود مع دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى التي سيطرت قوات الدعم السريع على جزء كبير منها. وبرزت تحولات مهمة بين مناطق أقصى شمال دارفور والشمالية مع الحدود الليبية بزيادة أنشطة النهب التي تنتشر فيها عصابات عابرة للحدود بين السودان وليبيا وتشاد والسودان يقال أنها قادمة من مناطق التوبة وتنشط بشكل كبير في تجارة السلاح والمخدرات. ومن المهم الإشارة إلى أن مسارات تعدين وتجارة الذهب هي نفس المسارات التي تستخدمها تلك المجموعات في تجارتها وأيضاً في تهريب البشر.

جنيه مقابل الدولار وهو ما يسهم في رفع أسعار دولار السوق الموازي، وهي ظاهرة مرت بها السودان وأثرت بشدة على العملة المحلية.

[26] اليوم السابع ، "الجريدة الرسمية تنشر قرار رئيس الوزراء بشأن إعفاء واردات الذهب من الضريبة الجمركية"، مايو 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/dhoMS

[27] سكاي نيوز عربية، "بعد الإعفاء الجمركي.. كم استقبلت مصر من الذهب في شهر"، يونيو 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/wyGI6

[28] CNBC عربية، "مصر.. دخول أكثر من 306 كيلو من الذهب بعد قرار الإعفاء الجمركي"، يونيو 2023. متاح على الرابط https://shorturl.at/nBN13

[29] Ille, E., Salah, M., & Birhanu, T. (2021). From Dust to Dollar.

[30] https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02kQ32NytnSbh1F8Eb64PqLooQ1vTeFvUzv2xGmYZnA3LKC9A7tVHyLhofrm1qgXwWl&id=100063797570663&mibextid=Nif5oz

ربما تبدأ الحرب، أي حرب، لأسباب معلومة، لكن مع مرور الزمن تحدث تحولات فتصبح نتائج الحرب أسباباً جديدة تغذي الصراع[31]. وكما شهدنا في سوريا وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن وغيرها من الدول، فقد حدثت تحولات كبيرة، وأسهم الارتباط الاقتصادي والسياسي بأطراف اقليمية ودولية في استمرار النزاعات بهذه الدول، بل تحولت تلك النزاعات إلى أشكال أكثر دموية واستمرارية. على سبيل المثال، لعبت مساعي الهيمنة على موارد الغاز والمناطق الاستراتيجية دوراً أساسياً في استمرار النزاع في سوريا وأدت إلى تدخل العديد من الاطراف الاقليمية والدولية[32]. وهذا يشابه الوضع في ليبيا[33] وأفريقيا الوسطى، كما لعب النزاع بين السعودية وإيران دوراً كبيراً في استمرار النزاع في اليمن وربما تلعب دوراً في التوصل إلى اتفاق مستقبلاً.

يُعتبر ضعف الدعم الدولي لطرفي النزاع في السودان، مقارنة بدول أخرى، ورغبة أطراف عديدة في إنهاء حالة الحرب، واحداً من أهم العوامل الإيجابية في الوضع الحالي. وحتى الآن لم تشهد حالة السودان ارتباطاً ذي شأن بالنزاع العالمي المحتدم بصورة واضحة. ورغم محاولات البعض تصوير النزاع باعتباره نزاعاً يدور بين قوات الدعم السريع المدعومة من روسيا والجيش المدعوم نسبياً من مصر يوضح الواقع أن حالة السودان أكثر تعقيداً. وحالة تداخل المصالح الناتجة من الطبيعة التاريخية المشتركة والمتشابكة للقوى المتحاربة تجعل عملية التمايز بين المصالح المحلية والاقليمية والدولية أمراً يتطلب زمناً وتحولاً في المواقف، وتمثل طبيعة الاقتصاديات التي تخلقها الحرب أهم عامل في تشكيل هذا التحول.

لا يكمن السبب وراء هذا التأني الاقليمي والدولي في دعم حالة الحرب في السودان في الانشغال بالنزاع الدائر في اوكرانيا فحسب، ولا حتى التخوف من مصير القرن الافريقي ومنطقة الساحل اللتين تمران بمرحلة سيولة أمنية وانتشار واسع للسلاح، لكن أيضاً هناك ظروف مادية مرتبطة بطبيعة مصالح الفاعلين المختلفين في السودان. فدولة مثل روسيا تضع في قمة أولوياتها المرتبطة بالسودان إقامة قاعدة عسكرية على البحر الأحمر واستمرار الحصول على المعادن، وهو ما يجعلها تحاول خلق علاقة متوازنة مع جميع الأطراف، بالأخص تلك المسيطرة

---

31 Mohamed, M.S. (2004). Darfur: New Perspective. Cambridge: Cambridge Academic Press

32 محمود حمد، "الصراع على سوريا..بحور الدم.. خطوط الغاز!"، الحوار المتمدن، أبريل 2013. متاح على الرابط: https://shorturl.at/xFKW3

33 الحرة "الصراع حول حقول النفط يبدد (الموارد الأكثر قيمة) في ليبيا"، يوليو 2022. متاح على الرابط: https://shorturl.at/cqryV

أيضاً : الأناضول "غسان سلامة: الصراع في ليبيا نزاع موارد .. المبعوث الأممي قال، في افادة لمجلس الأمن، إن الاستقرار سيكون بعيد المنال ما لم يتم مواجهة هذا الأمر"، يوليو 2018. متاح على الرابط: https://shorturl.at/sUXZ1

على السلطة، أو كما يذهب البعض أن تبقى ضمن إطار القانون[34]، وهو ما يتطلب أيضاً درجة من الاستقرار. كذلك تضع مصر أولوية لحل أزمتها الاقتصادية الداخلية وكذلك الحفاظ على استقرار أمني في حدودها الجنوبية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بالاستقرار الأمني في السودان.

لا ينفي ما تقدّم وجود علاقات وانحيازات بين الأطراف الاقليمية والدولية تجاه حلفاء محليين. إذ تستمر الامارات في علاقتها مع الدعم السريع، وكذلك لا يخفى حماس مصر وتشاد لدعم الجيش السوداني. وتتراوح الانحيازات، بدرجات مختلفة، بين الدول العربية ودول الايقاد والاتحاد الافريقي وبقية دول العالم، وهو ما يجعل النظر إلى مستقبل مسارات تلك الانحيازات والعوامل التي تؤدي إلى زيادتها، وبالتالي بروز حواضن اقليمية ودولية للنزاع تسهم في استمراره، وكذلك كيف يمكن محاصرة هذا النزوع عبر محاصرة اقتصاديات الحرب بوصفها مدخلاً لإنهاء الوضع القائم في السودان. أمر شديد الأهمية.

7. التوصيات

أ) إلى حكومة الأمر الواقع والسلطات السودانية في فترة ما بعد الحرب

أي عملية لحل "استنزاف موارد البلد عبر التهريب وممارسات الفساد المستشرية" لابد ان تكون كلية، تضع قضية الموارد ضمن أولوياتها بغية توظيفها في تمويل إعادة اعمار السودان بعد ما لحقه من دمار في هذه الحرب. ويتطلب ذلك انهاء ارتباط الذهب باستمرار الحرب وأشكال العنف الأخرى. ولابد أن يكون ذلك جزءاً من عملية أكبر تستهدف إعادة تعريف دور الموارد في التحولات السياسية، وأثر نظم الحوكمة في استمرار لعنة الموارد، وتحويل عائدها إلى عمليات تنموية؛ مما يتطلب مناقشة جادة لقضايا الموارد وارتباطها بالتحول نحو الحكم المدني.

- إعطاء أسبقية قصوى لإصلاح القوانين واللوائح التي تحكم قطاع التعدين بما يضمن سد الثغرات التي تسمح بتهرب المنتجين من تسديد التزاماتهم تجاه الدولة وتسهّل عمليات التهريب.
- اعادة هيكلة القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها تعدين الذهب بصورة كلية توفر الشفافية والمشاركة الشعبية لضمان محاصرة الأنشطة غير الرسمية وضمان التزام الأنشطة الإنتاجية بالقانون.

---

[34] القدس العربي، "لوفيغارو: لعبة فاغنر الغامضة دعماً حميدتي.. أي تأثير وتداعيات؟"، أبريل 2023. متاح على الرابط: https://shorturl.at/jktJ8 .

- لابد أن يتضمن أي مقترح لإيقاف الحرب صيغة واضحة لإيقاف العمليات التي تتم في قطاع التعدين خارج إطار القانون، وأن يمنع أي نشاط للمؤسسات العسكرية والأمنية للدولة في هذا القطاع.

ب) إلي المجتمع الدولي

تصنيف الذهب الوارد من السودان بوصفه ذهب نزاعات: ويتطلب ذلك مراقبة ما يحدث من تحولات اقتصادية في جميع المجالات، ومظاهر العنف في قطاع التعدين على وجه الخصوص، والعمل على محاصرة اقتصاديات الحرب بشكل أكثر فعالية بناء على طبيعة القطاع وأثره على استمرار النزاع، وليس فقط الاكتفاء بمحاصرة بعض الشركات المرتبطة بالجهات المشاركة في الحرب. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي تصنيف الذهب الذي يُنتج ويُصدّر من السودان بوصفه ذهباً مرتبط بالنزاعات والعمل على محاصرة ارتباطه باستمرار الحرب.

إلى مفوضية الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء بالاتحاد

تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن "الإمداد المسؤول للقصدير والتنغستن والتنتالوم والذهب (3TG) من المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق عالية الخطورة" التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2021 علي الذهب الوارد من السودان، إذ أنه متأثر بالنزاعات المسلحة، ومستويات عالية من الفساد، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في مناطق التعدين وذلك للحد من دور الذهب في تمويل الصراع ولتشجيع دور الذهب في الإسهام في إعادة بناء السودان وتنمية اقتصاده.

إلى الولايات المتحدة الامريكية

النظر في تطبيق لائحة قانون دود-فرانك ، القسم 1502 علي الذهب الوارد من السودان التي أقرها الكونغرس في عام 2010 على معادن النزاعات الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

وتتطلب اللائحة من بعض الشركات المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات التي تستخدم هذه المعادن في منتجاتها الكشف عما إذا كانت هذه المعادن قد نشأت من مناطق متأثرة بالنزاع، وما إذا كانت تموّل الجماعات المسلحة في تلك المناطق. والهدف من ذلك هو الحد من تدفق الأموال إلى الجماعات المسلحة وتعزيز ممارسات التوريد المسؤولة.

إلى سلطات الامارات العربية المتحدة والسلطات المصرية

العمل علي إيقاف نزيف الموارد السودانية بتطبيق ضوابط صارمة في المعابر الحدودية والمطارات للتأكد من أن الذهب الوارد من السودان يُنقل بوصفه صادراً رسمياً وفق إجراءات الحكومة السودانية في هذا

الخصوص. وفي حالة عدم الالتزام لابد من إيقاع أقسى العقوبات على عدم تقيد الدول بالشفافية الكافية التي تسهم في دعم النزاع القائم في السودان.

إلى الشركات المتاجرة في الذهب أو التي تستعمله في منتجاتها

يتعين على الشركات إيلاء العناية الواجبة المعزّزة بشأن سلاسل التوريد الخاصة بها بهدف زيادة الشفافية وتعزيز ممارسات التوريد المسؤولة في سلسلة توريد المعادن.

ج) إلى المجتمع المدني السوداني

العمل علي مراقبة ومحاصرة كل التجاوزات المرتبطة بتدخلات الجهات العسكرية في الأنشطة الاقتصادية مما يشوّه الاقتصاد ويزيد من احتمال استمرار الحروب الاهلية، وفي سبيل ذلك يمكن:

إنشاء مرصد خاص بالموارد والتجاوزات المتعلقة باستخدامها في تمويل الحرب الدائرة في السودان.